نقابة صيادلة القصر الكبير.
دار الصيدلي، لالة عائشة الخضراء.
القصر الكبير.
pharmaciens.ksar@gmail.com
الهاتف 0661296163

بلاغ

على إثر توصل نقابة صيادلة القصر الكبير بنسخة من مشروع قانون رقم 12-109 بمثابة مدونة التعاضد، صدم المكتب النقابي بطبيعة التعديلات التي صادق عليها مجلس المستشارين باقتراح من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ،والتي من شأنها إحداث ضرر بالغ الخطورة على كل مكونات قطاع الصيدلة بالمغرب و تراجع خطير في الحقوق الأساسية للمواطنين.

ونظرا لخطورة الوضعية والطابع الاستعجالي للملف ،تم استدعاء جمع عام طارئ للنقابة يوم الخميس 21 يناير 2016 حضره أغلبية الصيادلة بالمدينة وذلك لمناقشة هذه التعديلات الارتجالية وسبل مواجهة هذه الكارثة.

وبعد القراءة المتعمقة والتحليل المستفيض، تبين لكل الإخوة، مدى خطورة هذه التعديلات وعدم ملاءمتها لواقع المنظومة الصحية والمنظومة القانونية، حيث أنها في تعارض تام مع الفصل 44 من مدونة التغطية الصحية (القانون 65.00) ،الذي ينص صراحة على الفصل بين تدبير نظام التغطية الصحية وبين تدبير مؤسسات تقديم الخدمات العلاجية.

إن هذه التعديلات تضرب في عمق روح القانون الذي جاء به المشرع في الفصل 44 من المدونة سابقة الذكر لحماية حقوق المؤمنين ،ولضمان التدبير الرشيد لنظام التغطية الصحية ،وللحفاظ على التوازنات الاجتماعية والاقتصادية للمهنيين باعتبارهم العمود الفقري للمنظومة الصحية.

كما تبين أن التعديلات المقترحة لا تلامس الأسباب الحقيقية للاختلالات التدبيرية والمالية التي تعرفها صناديق التعاضدية ،والأخطر من ذلك أنها تصادر حرية اختيار المواطن للمؤسسات التي ستتكلف بعلاجه وستؤثر سلبا على ضمان جودة الخدمات العلاجية.

إن الصيدلي شريك أساسي في المنظومة الصحية والسياسة الدوائية ،ويرجع له الفضل الأكبر في إنجاح هذا المشروع المجتمعي الكبير ،والإجهاز على الصيدلي بهذه التعديلات الغير محسوبة العواقب هو إجهاز على السياسة الدوائية بأكملها والقطاع الصيدلي خصوصا وبكل مكوناته.

إننا في نقابة صيادلة القصر الكبير ،نستنكر تمرير هذه التعديلات خلسة في غياب الشفافية وبدون استشارة الهيئات المهنية ،وهو ما نعتبره إخلالا لمبدأ المقاربة التشاركية التي نص عليها الدستور. ونعتبر هذه التعديلات تراجعا خطيرا عن المكتسبات في قطاع الصحة ،وتضرب بعرض الحائط مستقبل قطاع حيوي وهو قطاع الصيدلة.

وفي الختام عبر الصيادلة بالقصر الكبير انه في حالة عدم رجوع الجهات المسئولة إلى صوابها وتحكيم العقل وجعل مصلحة الوطن فوق كل اعتبار ،فإنهم مستعدون لخوض كل الأشكال النضالية المتاحة بما فيها الإضراب ،للتعبير عن رفضهم القاطع لهذه التعديلات الارتجالية والدفاع بكل حزم عن المكتسبات الإجتماعية والاقتصادية للصيادلة ومصالح المؤمنين انسجاما مع آمال وتطلعات المواطن المغربي .

القصر الكبير في: 21 يناير 2016

الرئيس:

د. إدريس العسري

نقابة صيادلة القصر الكبير